تأثير العامل النفطي في السياسات الأميركية
إزاء منطقة الشرق الأوسط

م. خضير عباس النداوي (*)

• المقدمة:

إنفردت سلعة النفط ، ومنذُ بدايات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر بالتأثير المُباشر في صُنع القرارات السياسية والإقتصادية والعسكرية على الصعيد الدولي لغالبية الدول الرأسمالية المُتقدمة، وقد تزايدَ تأثير سلعة النفط وبشكل لا يقبل اللبس مع الإستخدام العسكري له في تسيير الأساطيل التجارية والعسكرية للدول الصناعية المُتقدمة في العقد الثاني من القرن العشرين خلال الحرب العالمية الأولى.

ومما زادَ من أهميةِ هذا التأثير ظهُور الولايات المُتحدة الأميركية، بوصفها دولة عُظمى تتقدم الخُطى لزعامة العالم الرأسمالي، بعد الحرب العالمية الثانية ، وفي مدة الحرب الباردة (1945 ـ 1991) ، لاسيما وأن النفط كان وما يزال أحد أهم العوامل الحاسمة في ثبات الزعامة الأميركية على الصعيد العالمي.

وقد تعزز الدور العالمي للولايات المتحدة الأميركية ، لما تمتلكه من مقومات عديدة ، وفي مُقدمتها المقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية . إذ تشمل مساحتها نصف قارة أميركا الشمالية ، وهي رابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، بعد روسيا، وكندا، والصين الشعبية، وثالث أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان بعد الصين، والهند . وتحتل المركز الأول في الكثير من المجالات ، ومنها: أنها أكبر مُنتج ومُستهلك للطاقة في العالم، كما إنها تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد ما لديها من السيارات والشاحنات في العالم، وتحتل المرتبة

الأولى في تصدير الأسلحة، والمرتبة الأولى من حيث الواردات والصادرات في العالم ، فضلاً عن امتلاكها المرتبة الأولى في ميدان القدرات العسكرية في بُعديها التقليدي والنووي على المستوى الكوني.

وقد إستقبلت الولايات المُتحدة الأميركية القرن الحادي والعشرين، وهي تحتل المكانة الأولى في العالم في ظل نظام القطبية الأحادي ، والذي تبلور نتيجة لتفكك الأتحاد السوفيتي السابق سلمياً عام1991، بوصفها الدولة الأولى في العالم ، وما أعقبها بتبلور نظام" القطبية الأحادي " على الصعيد الدولي ، فضلاً عن إقامتها لعلاقاتٍ سياسية وإقتصادية مع دول العالم كافة والبالغ عددها (193) دولة ، مع إيلاءِ إداراتها المُتعاقبة ، أهمية إستثنائية لسياساتها إزاء الدول النفطية في الشرق الأوسط .

في ضوءِ ما تقدم ، فقد تزايدت أهمية دول منطقة الشرق الأوسط على الصعيد الدولي وبخاصة للدول الصناعية المُتقدمة ، وفي مُقدمتها الولايات المُتحدة الأميركية ، لإمتلاكها ثروات طبيعية هائلة جداً، وبخاصة النفط الخام ،الذي أصبح المُحرك الأساس لعجلة الصناعة والتقدم ليس في دول المنطقة فحسب، بل ولجميع الدول الصناعية المتقدمة في العالم. ومما زاد من أهمية المنطقة، كونها تحتل موقعاً إستراتيجياً في العالم، إذ تتوسط قارات آسيا، وأفريقيا، وأوروبا، وتشكل سوقاً واسعة لاستهلاك المنتجات الصناعية.

أولاً: مُشكلة البحث:

حظيت منطقة الشرق الأوسط ، ومُنذ أوائل القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر باهتمام عُلماء الاقتصاد والسياسية وقادة الفكر وصُناع القرار، سواءً أكان ذلك داخل دول المنطقة أم خارجها .وبمرور الزمن إنتقلت إليها ميادين المنافسة الاقتصادية والصراع السياسي والعسكري بين القوى الفاعلة والمؤثرة في السياسية الدولية ، وذلك لما تمتلكهُ من ثرواتٍ طبيعية هائلة وبموقع إستراتيجي مُتفرّد(Unique)،على إهتمام القوى الخارجية المتنفذه في السياسة الدولية، وقد أفرز هذا الإهتمام تداعيات سياسية وأقتصادية وعسكرية مُتداخلة

(Interdependence) وخطيـرة علـى دول المنطقة. وقد أثارت هذه التداعيات العديد من التساؤلات ، لعل في مقدمتها الآتي:

1. مـا هـي خلفيـة تشكيل مفهوم الشرق الأوسط؟

2. مـا هـو تـأثيرا لعامـل النفطـي فـي السياسات الأميركيـة إزاء منطقـة الشـرق الأوسط؟

3. إســـتناداً لأي مبـــادئ أتجهـــت السياســـات الأميركيـــة حيـــال الشـــرق الأوسط الأوسط؟

4. ما هي المشاريع السياسية والعسكرية التي عبّرت عن السياسات الاميركية إزاءَ منطقة الشرق الأوسط؟

ثانياً: فرضية البحث:

ينطلقُ البحث من فرضية مفادها: ((كلمـا زادَ تـأثير العوامـل السياسـية والاقتصادية ولاسيما التي تخص النفط الخام في منطقة الشرق الأوسط ،كلما زاد الإهتمـام الأميركـي بهـذه المنطقـة الحيوية من العالم)).

ثالثاً:منهج البحث:

لتحقيق الغرض من البحث ،إستعان الباحـــث بـــالمنهج الأســـتنباطي (Deductive Method) الذي يُسمى أحياناً(بالمنهج الأستنتاجي)،ذلك عبر الأنطلاق من نقطة بداية واقعية وحقيقية ، تاريخيـة ووصـفية، لدراسـة الموضـوع ،وبأعتمـــاد الطـــريقتين الوصـــفية (Descriptive Method) والتاريخية (Historical Method)، وذلك عبر تجميـع البيانـات والمعلومـات والحقـائق التأريخية وتوصيفها ومُقارنتها وتفسيرها لإثبـات فرضـية البحـث، والتوصـل لإستنتاجاتٍ مقبولة ومنطقية.

رابعاً:هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث: أهتمَ المبحث الأول بعرض المُقدمات التاريخية لتسمية (الشرق الأوسط). أما المبحث الثاني، فقد تناول إمكانيات دول الشرق الأوسط من النفط الخام. فيما ركـز المبحـث الثالـث علـى السياسـات الأميركيـة أزاءَ منطقـة الشـرق الأوسـط. وتضمنت الخاتمة الإستنتاجات المُستمدة من مادة البحث.

المبحث الأول: المُقدمات التأريخية لتسمية الشرق الأوسط

أستخُدم مُصطلح " الشرق الأوسط " ولأولِ مرة في التأريخ في عام 1902، من قبل مُراسل صحيفة " التايمز " اللندنية في طهران (فالنتاين شيروك)، عندما كتبَ سلسلةٍ من المقالات في خريف 1902، بعنوان (المسألة شرق الأوسطية)، ثم جمعها في كتاب بعنوان الدفاع عن الهند، مُشيراً للمناطق الشمالية والغربية لحدود الإمبراطورية البريطانية التي شملت آنذاك العراق وإيران وأفغانستان [1].

كما أُستخُدم تعبير" الشرق الأوسط" في العام ذاته من قبل الضابط البحري الكابتن (الفريد ماهان) صاحب نظرية القوة البحرية ، وذلك في مقالٍ له صدر في أيلول(سبتمبر) من عام 1902، بعنوان الخليج والعلاقات الدولية، وتتابعت أستخداماتهِ وفقاً للإعتبارات الجغرافية أو السياسية[2] .

كما أشار إليه اللورد(كيرزون)، حاكم الهند في جلسةِ مُناقشة في مجلس العموم البريطاني عام 1911، ليشير إلى مناطق إيران وتركيا والعراق والخليج العربي . وخلال الحرب العالمية الأولى أستعُمل المُصطلح بشكلٍ أوسع بعد تشكيل بريطانيا لقواتِ الشرق الأوسط . وما أن وضعت الحربُ العالمية الأولى أوزارها ، عندئذ أسس وزير المُستعمرات البريطانية (ونستون تشرشل)، إدارة الشرق الأوسط لتشرف على مناطق فلسطين وشرق الأردن والعراق[3].

ومعَ تباين المضامين والدلالات لمُصطلح الشرق الأوسط ، إلا إنه جمعَ بين السياسة والاقتصاد والجغرافية مع أن دلالاته الجغرافية لم تكن مُستقرة وتتذبذب بين الاتساع تارة، والتحجيم تارة أخرى، طبقاً لضرورات المصالح الاقتصادية للقوى الفاعلة بالمنطقة، وقد أنعكس هذا الواقع حتى على طبيعة التسمية ومدلولاتها ، إذ سُمي بمسمياتٍ مُختلفة ومنها على سبيل المثال :"الشرق الأوسط ، والنظام الإقليمي الشرق أوسطي ، ومشروع الشرق أوسطي

والشرق الأوسط الكبير". ومن الناحية العملية فأن الأبعاد السياسية لهذه التسمية أرتكزت على التسمية الإقليمية التي عَدت الشرق الأوسط ، يشمل الرقعة الجغرافية الفسيحة التي تقع فيها مُعظم دول الوطن العربي وقسم من دول الجوار الإسلامي الشمالي والشرقي الممتد من تركيا إلى حدود الباكستان ، والتعبير في صورتهِ الخارجية يمثلُ وصفاً جُغرافياً مُحايداً وينتمي إلى العديد من التعريفات الجغرافية الأوروبية ويعبرعن الموقع الجغرافي الوسط بين الشرق الأقصى الآسيوي المطل على المحيطين الهندي، والهادي، والشرق الأدنى غرب تركيا الذي تقع فيه بلدان شرق أوروبا[4].

أما في **الميدان السياسي** ، فقد بدأت سياسة الرئيس السوفيتي السابق " غورباتشوف " عام 1986، بتطبيق سياسة (البيروسترويكا والغلاسنوست)، أي الشفافية ،وعكست مُتغيراً جديداً في السياسة الدولية ، تمثلَ بحدوثِ مُتغيراتٍ دراماتيكية في صُنع القرار في موسكو ، وبخاصة بعد أقرار الزعماء الغربيون للنظام الدولي الجديد الذي أعلنوا إنبثاقه عام 1989،وبحضور الرئيس السوفيتي في حينه ، والذي قام على القيّم الديمقراطية الغربية وتطبيق أقتصاديات السوق الحرة وثمة بعض الجوانب التي تحققت فيها بعض تصورات الحكومات الغربية وفي مقدمتها :

1. لم يعد خطر الحرب الكونية يثير ضمير مُعظم مُواطني الدول الغربية ومع تفكك الاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الشيوعية سلمياً، لم يعد إمتلاك روسيا الإتحادية والتي ورثت تركة الإتحاد السوفيتي السابق، من القنابل النووية يثير قلقاً كبيراً.
2. حدث تقدم مُوثق توثيقاً جيداً نحو إقامة سوق إقتصادية كونية وحصل توجه نحو"تدويل الدولة" التي أصبحت عجلة لنقل نظام السوق الكونية في الاقتصاد الداخلي .
3. توسيع دور الأمم المتحدة لعملياتِ حفظ السلام، وكذلك فرض (السلام والأمن) مُسترشدة بتنامي جزئي

لمفهوم جديد تحت لافتة "التدخل الدولي الإنساني" [5] .

في ضوءِ ما تقدم ، فقد شرعت الإدارات الأميركية المتعاقبة ، وبخاصة عقب حرب الخليج الثانية على العراق عام 1991 ،لإعادة صياغة سياساتها في منطقة الشرق الأوسط لتتجاوز ما كان مُعلن سابقاً ، إلى محاولة فرض صيغ جديدة بأستخدام القوة الصلبة (القوة العسكرية)، لبسط هيمنتها على مناطق النفط ليس في(العراق والخليج العربي) فحسب، بل توسعت شرقاً نحو فرض الهيمنة على إقليم النفط الجديد في منطقة (دول حوض بحر قزوين)، عندئذ استخدمت تحالفها العسكري والإستراتيجي مع (إسرائيل)[6]، لمحاولة ترتيب أوضاع جديدة وفرض ما يُسمى بنظام جديد لمنطقة الشرق الأوسط.

كما تبنت الولايات المتحدة الأميركية، صياغة جديدة لمفهوم الشرق الأوسط ليتجاوز في أبعادهِ الجُغرافية إلى جوانب سياسية واقتصادية، بعد الحرب العالمية الثانية وطيلة مُدة الحرب الباردة (1945-1991)، إذ أعادت صياغة أهدافها في هذه المنطقة الحيوية، وكما يأتي :

- المحافظة على السلام والأستقرار في منطقةِ الخليج العربي وضمان استمرار تصدير النفط والغاز للغرب بأسعار مناسبة .
- استمرار العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأميركية و"إسرائيل"وضمان أمنها القومي.
- تطوير التنسيق وبفاعلية أكثر للسيطرةِ على الإرهاب بالشرق الأوسط.
- احتواء الأسلحة النووية وتكنولوجيا الصورايخ[7].
- إبطال الترابط بين النفط والصراع العربي الإسرائيلي ، بوصفها طريقة من طرق المحافظة على المصالح الأميركية في المنطقة [8] .

وعبر عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، سعت الولايات المتحدة الأميركية لإقامة نظام عالمي

جديد بوضع مُخطط لنظام الشرق الأوسط ولسوق شرق أوسطية وبالتعاون والتنسيق مع"إسرائيل"، ولاسيما بعد توقيع أتفاقيات السلام مع مصر والأردن والفلسطينيين. وفي أطار التحّول الذي طرأ على النظام الدولي في أعقاب تفكك الأتحاد السوفيتي السابق سلمياً وظهور قوة القطب الواحد ، وأتجاه الولايات المتحدة الاميركية إلى الهيمنة على العلاقات الدولية إذ طرحت الإدارة الاميركية في شباط (فبراير) 2004 ، مشروع الشرق الأوسط الكبير (The Great Middle East) ، الذي حددت نطاقه الجغرافي ، من الباكستان إلى المغرب ليشمل حوضي النفط في الخليج العربي وبحر قزوين، بدعوى إدخال إصلاحات سياسية وأقتصادية وأجتماعية وثقافية في هذه المنطقة [9] بيدَ أن هذا المشروع فشل في حينه لرفضه من غالبية الدول العربية.

يعكس التحديد الجغرافي المُنوه عنه آنفاً،أبعاداً سياسية ، كونهِ أعاد تأكيد ذات الرؤية المُعتمدة من قبل الولايات المتحدة الأميركية ،لمصطلح الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية حين أنتقلت إليها زعامة الدول الغربية ، لتشير عبرهُ جغرافياً إلى المناطق التي تظم دول الشام والعراق والخليج العربي ودول جنوب الاتحاد السوفيتي السابق [10] .

أما من **الناحية النفطية** فقد عّرفت إدارة معلومات الطاقة الأميركية [11]، وهي مؤسسة حكومية أميركية، كذلك شركة "برتش بتروليوم" البريطانية[12] الشرق الأوسط ، بكونه الرقعة الجُغرافية التي تضم كل من: ((البحرين، إيران،العراق، "إسرائيل"، الأردن، الكويت لبنان عُمان، فلسطين، قَطر، السعودية، سوريا، الإمارات، واليمن)).

في ضوءِ ما تقدم ، **سيتمُ التعامل مع مُصطلح الشرق الأوسط ، وفقاً للرؤية الاقتصادية النفطية الأميركية التي حددتها إدارة معلومات الطاقة الأميركية**، بكونهِ يضم (14)دولة والمنوه عنها آنفاً ،. وبخاصة أن هذا التحديد الجغرافي يتوائم مع الأهداف الأميركية المُعلنة إزاء منطقة الشرق الأوسط ، التي تتلخص في استمرار

إمدادات النفط وضمان أمن "إسرائيل " ومحاربة الإرهاب ، وإحتواء الأسلحة النووية ، في الوقت الحاضر .

المبحث الثاني: إمكانات دول الشرق الأوسط من النفط الخام

أولاً. التوزيع الجغرافي للنفط الخام في العالم :

تُشير أحدث المعلومات المُتاحة بخصوص التوزيع الجغرافي للنفط الخام في العالم بأن منطقة الشرق الأوسط تحتل المركز الأول في العالم من حيث ألاحتياطيات النفطية المؤكدة ، والإنتاج النفطي ، إذ تبلغ أحتياطياتها المؤكدة نحو (754.2) مليار برميل من النفط الخام ، وتشكل هذه الكمية ما نسبته (56.6%) من الاحتياطيات النفطية العالمية والبالغة (1333.1) مليار برميل في نهاية 2009 . فيما يبلغ إنتاجها نحو (24.3) مليون ب/ي، أي بنسبة (30.3%) من الإنتاج النفطي العالمي في نهاية 2009 أيضاً. (انظر الجدول ـ 1).

فضلاً عما تقدم، أن الأحتياطيات المؤكدة في منطقة الشرق الأوسط وفي بعض المناطق النفطية العالمية ،هي في تزايد مستمر. وعلى سبيل المثال ،. بلغت احتياطيات المملكة العربية السعودية نحو (264.6) مليار برميل، وهي تحتل المركز الأول في العالم . كما أصبح العراق في المرتبة الثالثة عالميا بعد السعودية وفنزويلا ويمتلك (143.1) مليار برميل من النفط الخام فيما تأتي إيران في المرتبة الرابعة في الوقت الحاضر (انظر الجدول ـ 2) ، فضلاً عن الميزة الجيوبوليتيكية للاحتياطيات النفطية المتاحة لدى دول المنطقة، كونها تقع في منطقة تشكل نقطة التقاء محورية بين أكبر وأهم قارات العالم ، آسيا وأوروبا وأفريقيا . وتمتلك دول المنطقة سواحل بحرية تساعد على تسويق النفط الخام والغاز الطبيعي من غالبية الجهات عبر موانئ الخليج العربي بضفتيه العربية والإيرانية وعبر بحر العرب من الجنوب وعبر موانئ البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط من الغرب.

(جدول - 1)

التوزيع الجغرافي للمناطق النفطية في العالم في نهاية 2009

المنطقة	الاحتياطي النفطي مليار برميل	النسبة المئوية من المجموع العالمي %	الإنتاج النفطي مليون برميل يومياً	النسبة المئوية من الإنتاج العالمي %	الاستهلاك النفطي مليون برميل يومياً	النسبة المئوية من الاستهلاك العالمي %
مجموع أميركا الشمالية	73.3	5.5	13.388	16.5	22.826	26.4
(الولايات المتحدة الأميركية)	28.4	2.1	7.196	7	18.686	21.7
مجموع أميركا الوسطى والجنوبية	198.9	14.9	6.760	8.9	5.653	6.6
مجموع الشرق الأوسط	754.2	56.6	24.357	30.3	7.146	8.7
مجموع قارة إفريقيا	127.7	9.6	9.705	12	3.082	3.7
مجموع أسيا والباسفيك	42.2	3.2	8.036	10	25.998	13.1
مجموع العالم	1333.1	100	79.948	100	84.077	100

المصدر: جرى أعداد الجدول من قبل الباحث استناداً إلى:

BP Statistical Review of World Energy, June.2010. P.6, 8, 11

وبإضافة الاحتياطيات الممكنة من دول الخليج العربي الأخرى ، عندئذ سيكون تقدير أحتياطيات، منطقة الشرق الأوسط أكثر بكثير من الرقم المسجل في الربع الأخير من عام 2009، والبالغ نحو (754.2) مليار برميل . وتعكس ضخامة أرقام الاحتياطيات النفطية في هذه المنطقة حجم الأهتمامات العالمية بها ، وبخاصة من الدول الصناعية الكبرى المسُتهلكة للنفط وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية .

(جدول - 2)

الدول التي تمتلك أعلى احتياطيات النفط في العالم عام 2010

الدولة	الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	المرتبة العالمية
السعودية	264.6	الأولى
فنزويلا	172.3	الثانية
العراق	143.1	الثالثة
إيران	137.6	الرابعة
الكويت	101.5	الخامسة
الإمارات	97.8	السادسة
روسيا	74.2	السابعة
ليبيا	44.3	الثامنة
كازاخستان	39.8	التاسعة
نيجيريا	37.2	العاشرة
كندا	33.2	الحادية عشرة
الولايات المتحدة الأميركية	28.4	الثانية عشرة

المصادر:

- **بيانات شركة بريتيش بتروليوم للطاقة العالمية ، والمنشورة في : BP Statistical Review of World Energy, June.2010. P.6, 8,**
- **تصريحات السيد وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني حول احتياطيات النفط الجديدة في العراق لصحيفة الشرق الأوسط ، لندن، 2010/10/5.**

ثانياً: أجمالي الاستهلاك الأميركي من النفط :

على الرغم من تراجع احتياطيات الولايات المتحدة الأميركية المؤكدة من النفط الخام من (34.4) مليار برميل في عام 1989الى (29.7) مليار برميل في عام 1999 وأستمر انخفاضها حتى بلغت بنهاية 2010 نحو (28.4) مليار برميل [13]. إلا إن ألإنتاج الأميركي من النفط الخام أستمر هو الآخر بالانخفاض التدريجي منذُ عام 1980،وكما موضح في (الجدول ـ 3)، إذ كان مُعدل الإنتاج في ذلك العام نحو (10.175) مليون ب/ي ، ثم وصل في عام 1990 نحو (8.914) مليون ب/ي، وعبر السنوات (2000 ـ 2010) تراوح معدل الإنتاج ما بين (6.5 ـ 7.5) مليون ب/ي.

وفي الاتجاه المُقابل ، أستمر مُعدل استيراد الولايات المتحدة الأميركية من النفط الخام من الأسواق الدولية بالتصاعد منذ عام 1980،(أنظر الجدول ـ 3)،عندما كان معدل الاستيراد نحو (6.909) مليون ب/ي، وأستمر بالارتفاع حتى وصل ذروته في العام 2005 عندما بلغ (13.714) مليون ب/ي. وخلال السنوات (2006ـ 2010) ابتدأت مُعدلات استيراد الولايات المتحدة الأميركية من النفط الخام بالتراجع التدريجي حتى سجلت في عام 2010 نحو (11,064) مليون ب/ي.

(الجدول ـ 3)

يوضح معدل الإنتاج والاستيراد وإجمالي الاستهلاك الأميركي من النفط الخام للسنوات 1980- 2010 (مليون ب/ي)

السنة	الإنتاج الأميركي من النفط	الاستيراد الأميركي من النفط	إجمالي الاستهلاك الأميركي من النفط
1980	10.175	6.909	17.084
1990	8.914	8.018	16.932
2000	7.733	11.459	19.189
2001	7.670	11.871	19.541
2002	6.626	11.530	18.156
2003	7.400	12.264	19.664
2004	7.228	13.145	20.373
2005	6.895	13.714	20.609
2006	6.841	13.707	20.548
2007	6.847	13.468	20.315
2008	6.734	12.915	19.649
2009	7.270	11.691	18.961
2010	7.513	11.064	18.577

Source:

E.I.U: U.S.Energy Information Administration Monthly Energy Review April 2011 ,P. 37 It is available at : www.eia.gov/emeu/steo/pub/contents.htm/

وتعزى أسباب ذلك كنتيجة للتغيرات التي حصلت في الاقتصاديات الكبرى ومنها الاقتصاد الأميركي عبر العقود الثلاثة الأخيرة، وكذلك بسبب تداعيات

الأزمة المالية العالمية التي حدثت في آب (أغسطس) 2008، وارتفاع تكاليف التدخل العسكري الأميركي في العراق ، وكان من أهم المتغيرات، التحول نحو اقتصاد عالمي مُتعدد الأقطاب وصعود قِوى جديدة على الساحة الاقتصادية العالمية ومشاركتها بحصص كبيرة من إجمالي الناتج والصادرات العالمية. حيث تراجعت حصة الولايات المتحدة الأميركية من كلٍ منهما لصالح استمرار الصعود السريع في حصص الصين وروسيا والهند ودول شرق آسيا .وعلى سبيل المثال، فالولايات المتحدة الأميركية التي كان الناتج العالمي بها بعد الحرب العالمية الثانية يشكل نحو (45%) من إجمالي الناتج العالمي ، تراجعت حصتها بصورة كبيرة لتصل إلى نحو (30,7%) في عام 2000 ثم تواصل التراجع لتصل إلى نحو (25%) في عام 2008. أما عن حصة الولايات المتحدة الأميركية من إجمالي الصادرات العالمية فهي آخذة في التراجع . إذ بلغت نحو (8.6%) في عام 2008 مقارنة بنحو (12.3%) في عام 2000. وذلك مقابل ارتفاع حصة الصين من الصادرات العالمية من (3.9%) عام 2000 غالى (10.4%) عام 2008 . كما ارتفعت حصة ألمانيا لتصل إلى (9.1%) في عام 2008، مقارنة بنحو (8.7%) في عام 2000[14].

أما أعباء التدخل العسكري في العراق ، فإنها تجاوزت الكلف المالية لكل الحروب الأميركية السابقة . ومنذ عام 2008 تجاوز المبلغ(3) تريليون دولار أميركي[15]، فضلاً عن استمرار إرتفاع ميزانية الدفاع السنوية الأميركية، إذ كانت في عام 2009 نحو (636.537) مليار دولار أميركي، وإرتفعت إلى (688.041) مليار دولار أميركي في عام 2010 . فيما تخطط إدارة الرئيس" باراك أوباما" إلى تخفيض ميزانية الدفاع الأميركية إلى (584.919) مليار دولار لعام 2011[16].

ومع ذلك احتلت الولايات المتحدة الأميركية ، وعلى مدى السنوات الثلاثين الأخيرة **المرتبة الأولى** في حجم

الاستهلاك العالمي للنفط ، وكما موضح في(الجدول ـ 3) إذ تستهلك يوميا مابين (17ـ 20) مليون ب/ي خلال السنوات (1980ـ 2010) ، ونتيجة لذلك أضحى الاحتياج الأميركي للنفط أحد الثوابت في السياسات الأميركية تجاه العالم ، ولاسيما ازاء دول الشرق الوسط الغنية بالنفط الخام .

وتستورد الولايات المتحدة الأميركية، نصف إحتياجاتها من النفط الخام من دول منظمة الأوبك ، وبضمنها دول منطقة الشرق الأوسط. فيما تستورد النصف الآخر من الدول المنتجة للنفط في من خارج منظمة الأوبك. وبخاصة من كندا والتي تحتل المركز الأول في الصادرات النفطية للولايات المتحدة الأميركية والتي تتراوح بين (2ـ 2.8) مليون ب/ي، منذ بداية العقد الحالي، وتعقبها المكسيك ، وبريطانيا، ومن ثم البرازيل [17].

(الجدول ـ 4)

معدل استيراد الولايات المتحدة الأميركية من دول الشرق الأوسط للسنوات 1990ـ 2010

(مليون برميل يومياً)

السنة	العراق	الكويت	السعودية	إجمالي الأستيرادات
1990	0.518	0.86	1.339	2.717
1995	–	0.218	1.344	1.562
2000	0.795	0.250	1.662	2.562
2005	0.620	0.272	1.572	2.464
2006	0.531	0.243	1.537	2.311
2007	0.484	0.181	1.485	2.15
2008	0.627	0.210	1.529	2.399
2009	0.450	0.182	1.004	1.636
2010	0.414	0.197	1.094	1.705

المصدر:

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصاءات الرسمية الأميركية والمنشورة في :

U.S.Energy Information Administration /Monthly Energy Review April 2011, P.44

وتتركز أستيرادات الولايات المتحدة الأميركية من النفط الخام من الدول المُنتجة الرئيسة الثلاث في منطقة الشرق الأوسط وهي: السعودية، والعراق، والكويت، وكما موضح في (الجدول ـ 4)، ويتراوح إجمالي الأستيرادات الأميركية من النفط الخام خلال المدة 1990ـ 2010 مابين (1.6ـ 2.7) مليون ب/ي . وكانت

أعلى الواردات النفطية من السعودية، يليها العراق ،ثم الكويت ، ويلاحظ إستمرار الصادرات النفطية من العراق للولايات المتحدة الأميركية منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي رغم الخلافات السياسية مع العراق آنذاك، ولم تُسجل للولايات المتحدة الأميركية إستيرادات نفطية من الدول الأخرى كايران أو دولة الأمارات العربية المتحدة أو سلطنة عُمان أو اليمن .

تعكس أرقام الأستيرادات النفطية من دول الشرق الأوسط الثلاث (السعودية والعراق والكويت)، أرقاماً مرتفعة إلى حد ما ، وقد يصعب على الولايات المتحدة تعويضها من أسواق أخرى ، لاسيما وأن الدول الثلاث تمتلك نحو (481.1) مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام[18]، مما يعني إستمرارها كموّرد رئيس للنفط الخام للأسواق العالمية بصورة عامة والأميركية منها على وجه التخصيص ولسنوات طويلة مستقبلاً ، فضلاً عن ضمان الولايات المتحدة لديمومة تدفق النفط للأسواق الأميركية منها بالوقت الحاضر. مع الأخذ بنظر الاعتبار أن حاجة الولايات المتحدة الأميركية لنفط دول الشرق الأوسط لا يمكن تحديده بالأسواق الأميركية حصراً، وخاصةً أن الولايات المتحدة تتزعم مجموعة الدول الصناعية في العالم، ويتركز جُل اهتماماتها باستمرار تدفق النفط للأسواق الدولية ،ولاسيما للأسواق النفطية في أوروبا وشرق آسيا .

ومما يدفع الولايات المتحدة الأميركية لإيلاء دول منطقة الشرق الأوسط إهتماماً متزايداً في سياساتها المتعاقبة ، ضخامة إجمالي الاحتياطيات النفطية المؤكدة فيها، وكما موضح في (الجدول -1). فيما أوضح (الجدول -5) الإمكانات النفطية لكل دولة من دول الشرق الأوسط ويتضح بمراجعتها الآتي :

أ. يبلغُ الاحتياطي النفطي المؤكد لدول الشرق الوسط نحو (754.2) مليار برميل من النفط الخام ، أي ما نسبته (56.6%) من الاحتياطي العالمي ، في حين لا تمتلك الولايات المتحدة الأميركية

من الاحتياطيات النفطية المؤكدة سوى (28.4) مليار من النفط الخام فقط، مما يؤدي إلى اعتمادها على تأمين الواردات النفطية من السوق العالمية .

ب. تحتل خمس دول من دول الشرق الأوسط المراتب العليا على الصعيد العالمي من حيث الاحتياطيات النفطية المؤكدة ، حيث تأتي السعودية في المرتبة الأولى ، تليها إيران بالمرتبة الثالثة (بعد فنزويلا التي تحتل المرتبة الثانية)، ثم العراق في المرتبة الرابعة، والكويت في المرتبة الخامسة والإمارات العربية المتحدة في المرتبة السادسة . وتتوزع جُل هذه الاحتياطيات النفطية الضخمة على عشر دول في منطقة الشرق الأوسط، تسع منها عربية إضافة لأيران، وكما موضح في(الجدول - 5).

الاحتياطي المؤكد والإنتاج النفطي لدول الشرق الأوسط بنهاية 2009

الدولة	الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	المرتبة العالمية	النسبة من الاحتياطي العالمي %	إنتاج النفط (مليون ب/ي)	المرتبة العالمية	النسبة من الانتاج العالمي %
السعودية	264.6	1	19.8	9.713	2	12
إيران	137.6	3	10.3	4.216	4	5.3
العراق	115	4	8.6	2.481	11	3.2
الكويت	101.5	5	7.6	0.810	8	1
الإمارات	97.8	6	7.3	2.599	7	3.2
عمان	5.6	22	0.4	0.810	23	1
قطر	26.8	14	2	1.345	21	1.5
سوريا	2.5	31	0.2	0298	32	0.4
اليمن	2.7	29	0.2	0.289	35	0.4
لبنان	–	–	–	–	–	–
الأردن	–	–	–	–	–	–
فلسطين	–	–	–	–	–	–
البحرين	0.12	–	–	–	56	–

المصدر:

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- **BP Statistical review of World Energy June 2010, P.6, 8 .It is available at : www.bpcom/statisticalreview**
- **U.S .Energy Information Administration,Quenrries Profile ,July 2010.It is available at : www. Eia.doe.gov**

(الجدول ـ 5)

المبحث الثالث: السياسات الأميركية إزاء منطقة الشرق الأوسط

تُعد عملية صُنع القرار السياسي في الولايات المُتحدة الأميركية من المهام الصعبة والمُعقدة جداً، وذلك لتعدد الجهات التي تُساهم في بلورة القرار السياسي النهائي والتي تتشكل من قبل العديد من المؤسسات التشريعية والسياسية ومراكز البحوث والجامعات والشركات الكبرى ، وفي أغلب الحالات تتصدر المصالح الإقتصادية للولايات المتحدة الاميركية ، وبخاصة تلك التي تتعلق بالنفط الخام ، سُلم القرارات الاستراتيجية التي تخص منطقة الشرق الأوسط . وقد أتخُذت القرارات التي تخص السياسات الاميركية إزاء منطقة الشرق الأوسط من أعلى الجهات الرسمية الاميركية ، وعبر عدة مؤسسات، وكما يأتي :

أولاً: مبادئ الرؤساء الأميركيين حول النفط :

عانت دول منطقة الشرق الأوسط ، منذُ أنهيار الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام 1918، وحتى الوقت الحاضر من إتساع وتباين الأطماع الدولية إذ بقيت مجالاً للتجاذب والصراع على النفوذ بين الدول الكبرى، وذلك لأعتبارتٍ سياسية ،وأقتصادية وجغرافية مُتداخلة ، وذلك لسعي الدول الكبرى المُستمر للسيطرة على هذه المنطقة لوضع يدها على الثروات الاستراتيجية المتمثلة بالنفط الخام والغاز الطبيعي.

وعلى الرغم من تحالف الولايات المتحدة الاميركية مع بريطانيا وفرنسا منذ أوائل القرن العشرين ، إلا إن حاجتها للنفط ، وبخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعد أن آلت أليها زعامة المعسكر الغربي ، دفعت بها للاختلاف والتنافس مع حُلفائها الغربيين بهدفِ السيطرة على مناطق النفط في منطقة الشرق الأوسط . وبذلك عملت الإدارات الاميركية المتعاقبة على إرساء سياسات من شانها تحقق هذا الهدف ، وقد عبّرت عن هذه السياسات المبادئ العامة التي عرضها الرؤساء الاميركان، منذ أربعينات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر ، ولعل أهمها الآتي :

1. مبدأ روزفلت

(Franklin Roosevelt) ـ شباط 1943:

على الرغم من بناء الولايات المتحدة الأميركية لسياستها الخارجية ـ حتى إعلان الحرب العالمية الثانية ـ على أساس حماية حقوقها التجارية ومصالح رعاياها وتجنب التورط السياسي في منطقة الشرق الأوسط ، كونها منطقة نفوذ أوروبي مباشر ، فقد جاء إعلان الرئيس الأميركي "روزفلت" في 18 شباط (فبراير) 1943 : (بأن السعودية أصبحت من ألآن فصاعداً ذات ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية)، ليشكل نقطة تحّول جديدة في هذه السياسة ، وساهم في زيادة الاهتمام الأميركي في المنطقة ، وبالتحديد محاولة زيادة النفوذ داخل منطقة الخليج العربي وإيران[19] .

2. مبدأ هاري ترومان(Harry S. Truman) ـ آذار"مارس" 1947:

في عهد "ترومان " بدأ التدخل الأميركي في الشؤون الأقليمية بذريعة مواجهة التوسع السوفيتي ، وقد قادت تدخلات أميركا إلى إعلان مبدأ "ترومان " والذي شكل نقطة تحول في السياسة الدولية[20] ، والذي ارتكز على الأسس الآتية :

اولاً: تحجيم الدور السوفيتي ، وحصر تحركه في نطاق الدائرة الجغرافية للكتلة الشرقية الشيوعية .

ثانياً: ربط السياسة الأوروبية بسياسة واشنطن ، وإحتواء القرار الأوروبي في علاقة أحادية التأييد بحيث يكون الرأي الأميركي هو مصدر قرار السياسة الأوروبية.

ثالثاً: فرض الهيمنة الأميركية على مناطق العالم بواسطة استغلال الفجوات التي أحدثتها ظروف الحرب العالمية في المجتمع الدولي .

وفي مبدأ "ترومان" تمثل الشرق الأوسط بأنه منطقة إستراتيجية هامة للمصالح الاقتصادية النفطية ، الغربية والأميركية . وخاصةً الحرب العالمية الثانية أعطت للسياسة الأميركية أفقاً مصلحاي إقليميا في الشرق الأوسط من جهة، وأفقاً سياسياً عالمياً في مواجهة الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى،

لضمان الاستفادة من نفط منطقة الشرق الأوسط [21].

3.مبدأ الرئيس "دوايت أيزنهاور" ـ 1956:

استنزفت حرب السويس القدرات المالية البريطانية عام 1956، وتجلى ذلك باتصال وزير مالية بريطانيا "مكيلان " في يوم 6 تشرين الثاني (نوفمبر) 1956 ، بالولايات المتحدة الأميركية ،وطلب منها المساعدة المالية لمواجهة تدهور قيمة الجنيه الإسترليني، وكان رد الحكومة الأميركية إنها لن توافق على دعم بريطانيا مالياً إلا إذا أعلنت وقف إطلاق النار في منتصف ليلة نفس اليوم ، ووافقت بريطانيا في نفس اليوم وتلتها فرنسا "وإسرائيل" . وهكذا أثبتت حملة السويس ،وفي اليوم التالي ابتدأ وزير الخارجية الأميركي آنذاك "دالاس" بوضع الخطوط العامة لمبدأ "أيزنهاور" الذي أعدَّ العُدة لتنظيم شئون الشرق الأوسط عبر سياسة إستهدفت مواجهة ما إعتقدهُ (لداس وأيزنهاور)، إن تهديد روسي داهم للشرق الأوسط خلال مدة القلق التي تلت العدوان الثلاثي على مصر [22] ، لذلك أصدر الرئيس "أيزنهاور " بيانه الذي اقترن بموافقة الكونغرس والذي تضمن النقاط الآتية :

أولا: السماح بتعاون الولايات المتحدة الأميركية مع دول الشرق الأوسط لدعم القوة الاقتصادية لهذه الدول ،ومن ثم مطالبته المجلس بالموافقة على منحه قدرها مائتا مليون دولار سنويا لكي ينفقها كما يتراءى له .

ثانياً: تخويل الرئيس إنفاق المبالغ التي يتم رصدها بالفعل لمساعدة أي دولة أو مجموعة من الدول تحتاج إما إلى مساعدات أو إلى تعاون عسكري.

ثالثاً: السماح بأستعمال قوات الولايات المتحدة العسكرية لضمان وحماية وحدة أراضي واستقلال الدول التي تطلب مثل هذه المساعدة حتى يمكنها التصدي للعدوان المسلح الصريح الذي تشنه أي دولة تُسيطر عليها الشيوعية الدولية[23].

4. مبدأ نيكسون (Richard Nixon) ـ 1969:

لم تمارس الولايات المتحدة الأميركية دوراً سياسياً بارزاً في الخليج

العربي حتى عام 1968، عندما أعلن (هارولد ولسون) رئيس الوزراء البريطاني يوم 16 كانون الثاني (يناير)1968 ، في مجلس العموم البريطاني عن عزم حكومته على الانسحاب من شرقي السويس في موعد أقصاه نهاية عام 1971. وكان للأوضاع الاقتصادية المتردية في بريطانيا {التي أدت إلى تخفيض الجنيه الإسترليني في تشرين الثاني "نوفمبر " 1967)} دوراً معجلاً في اتخاذ هذا القرار فضلاً عن عوامل أخرى ناجمة عن تغيير دور بريطانيا على الصعيد العالمي والتي عكست الإدراك السياسي الجديد لدورها في ضوء متغيرات الأوضاع الدولية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ بات من الصعب الاستمرار في لعب دور الحارس الدولي، وبخاصة بعد استقلال مُعظم مستعمرات بريطانيا في آسيا وبالذات إستقلال الهند والباكستان [24].

إن تراجع دور بريطانيا ، وخاصةً بعد خروجها من الحرب ضعيفة إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، ولم يكن أمامها خيار سوى الأنسحاب من منطقة شرق السويس وعندئذ أدركت الولايات المتحدة الأميركية ، ضرورة اقتناص الفرصة والتفكير بضرورة إملاء الفراغ . وعلى الرغم من ذلك وجدت الولايات المتحدة الأميركية أنه من الصعب عليها (ملء الفراغ)،الناجم عن إنسحاب بريطانيا عسكرياً بواسطة القوات العسكرية الأميركية ، وفي ضوءِ ذلك أمر الرئيس الأميركي السابع والثلاثين (ريتشارد نيكسون الذي تولى الحكم من 1969 ولغاية 1974) مجلس الأمن القومي الأميركي، الذي كان يرأسه وقتذ "هنري كيسنجر" بدراسة الخيارات السياسية المتاحة والتوصيات المطلوبة بإطار أساسي . وقد قدم " كيسنجر" توصياته إلى البيت الأبيض وكانت هناك **ثلاث خيارات** إزاء صانعي القرارات السياسية في واشنطن وهي :

(أ) . **الخيار الأول : (الابتعاد)** ، ومفاده تبني دوراً عسكرياً في المنطقة على الطريقة البريطانية مع استمرار الولايات المتحدة في تقديم المساعدات

العسكرية إلى الحكومات الموالية للغرب في الخليج العربي .

(ب) .الخيار الثاني: (التدخل) ، وقوامه إرسال قوات عسكرية إلى منطقة الخليج العربي لتأدية مهمات (الشرطي) التي كانت بريطانيا تؤديها في السابق .

(ج). الخيار الثالث: (العثور على وكيل) ، بمعنى توظيف قوة إقليمية قادرة على ضبط مجريات الإحداث في المنطقة وبما يضمن مصالح الغرب والولايات المتحدة الأميركية بصفة خاصة .

وبعد مراجعة هذه التوصيات والخيارات المطروحة ، قرر الرئيس (نيكسون) اختيار البديل الثالث (العثور على وكيل)، وأصدر قرار الأمن القومي المرقم (92) لسنة 1969 لرسم سياسة الولايات المتحدة الأميركية في الخليج بعد التقييم الشامل للمصالح الإستراتيجية الأميركية النفطية في المنطقة . وهكذا تم اختيار إيران (في عهد الشاه محمد رضا بهلوي)،والسعودية لتولي حماية المصالح الأميركية في المنطقة وفي مقدمتها الواردات النفطية [25].

ولاستكمال سياسة ملئ الفراغ ، أعلن الرئيس " ريتشارد تكسون" في مؤتمر صحفي عُقده في 25 حزيران (يونيو) 1969 ،عن مبدأ عُرف باسمه وجاء فيه " **أن الولايات المتحدة الأميركية مستعدة لتقديم المساعدات العسكرية للدول التي تتعرض للتهديد والعدوان إذا أرادت هذه الدول أن تتحمل مسؤولية الدفاع عن نفسها**"[26].

وقد تزامن إقرار مبدأ " تكسون" مع إختيار الولايات المتحدة الأميركية لإيران والسعودية في سبعينيات القرن الماضي، وفقاً لتوصيات "كيسنجر" ، لعدة إعتبارات في مُقدمتها إمتلاك إيران لمواردَ بشرية ضخمة وإحتياطيات نفطية كبيرة، إلى جانب موقعها الأستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

5.مبدأ الرئيس "جيمي كارتر"، (Jimmy Carter) 23 كانون الثاني "يناير" 1980:

أدرك الرئيس " كارتر " مدى تأثير سقوط شاه إيران محمد رضا بهلوي

فـي شـباط " فبرايـر" 1979 وضـياع إيران من النفوذ الأميركي المباشر ـ على المصـالح النفطيـة للولايـات المتحـدة الهائلـة فـي منطقـة الخلـيج العربـي ــ وكانـت مُعظـم التقـديرات فـي الولايـات المتحدة الأميركية تذهب إلى عَد الهزيمة السياسية الأميركية بسقوط الشاه (حليف واشـنطن)، أفـدح وأخطـر بالنسـبة للولايات المتحدة الأميركية من هزيمتها في فيتنام ذاتها . وذلك أن هزيمة فيتنام كانت تمس الهيبة السياسية الأميركية فـي آسـيا ، وأمكـن تعـويض جـزء مـن الخسـارة الأميركيـة بتركيـز إسـتراتيجيها الدفاعيـة علـى الجـزر الآسـيوية البعيـدة مثل الفلبين وتايوان ، واليابان .

أمـا بالنسـبة لإيـران ، فقد كانـت خسارتها في قلب المصالح الأميركية ، وأولها النفط ، كما أنها كانت في مركز كـل تصـورات الإسـتراتيجية الأميركيـة المتصـلة بالشـرق الأوسـط ، وكانـت خسـارتها تمـس المصـالح الاقتصـادية النفطية والتجارية الأميركية المباشرة في المنطقـة . ولـم يكـن الـرئيس " جيمـي كـارتر "،آنـذاك يريـد أن يعتمـد علـى الوسـائل غيـر المباشـرة وحـدها ، فهـذه الوسـائل ليسـت مضـمونه بالكامـل كمـا أنهـا ليسـت تحـت السـيطرة الكاملـة للولايات المتحدة الأميركية . وبدأ التفكير فـي الولايـات المتحـدة الأميركيـة يركـز علـى ضـرورة إيجـاد نظريـة أمـن أميركيـة صريحة لمنطقة الخليج وبدأ التفكير في مبدأ " كارتر " والذي إنطوى على شقين : **الأول** ، شق سياسي تمثل في إعلان المبدأ الذي تمت صياغته وأعلنه الرئيس " كـارتر " رسـمياً فـي خطابـهِ عـن حالـة الاتحـاد أمـام الكـونغرس فـي 23 كـانون الثـاني " ينـاير " 1980 بـالنص الآتـي **{إنَ أي محاولـة مـن جانـب أي قـوى للحصول على مركز مُسيطر في منطقة الخلـيج سـوف تعد فـي نظـر الولايـات المتحدة الأميركية هجوماً على المصالح الحيويـة بالنسـبة لهـا، وسـوف يـتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة العسكرية}**، وُعـرف هـذا الإعـلان بعـدها بــ " مبـدأ كـارتر " . وكـان الشـق **الثـاني** ، فـي نظرية الأمن الأميركية في منطقة الخليج تكملـة عسكرية للإعلان السياسي . وقد

تمثلت بتشكيل قوة عسكرية ضاربة أُطلق عليها تسمية " قوة الانتشار السريع"[27].

6 . الـرئيس "جـورج بـوش الابـن "، 2003 :

وفقـاً لـرأي المفكـر الأميركـي "صموئيل ب. هنتنغتون" ،فأن مُهاجمة "أسامة بن لادن"في 11 أيلول "سبتمبر" 2001 للولايات المتحدة الأميركية وقتل عدة ألاف من الناس فقد فعل شيئين آخرين أيضاً. الأول،ملء الفراغ الذي أحدثـه الـرئيس السـوفيتي السـابق "غورباتشـوف" بعـدو جديـد وخطيـر للولايـات المتحـدة الأميركيـة(الإرهـاب العـالمي). والثـاني، حـدد هويـة الولايـات المتحـدة الأميركيـة بدقـة بكونهـا أمـة مسيحية [28]. لـذلك سـاهمت هجمـات 11 أيلـول "سـبتمبر" 2001فـي إعـادة صـياغة إسـتراتيجية الأمـن القـومي الأميركيـة ، والتـي أصـدرها البيـت الأبـيض عـام 2002 والتـي عّـدها المراقبـون إعلانـاً إمبراطوريـاً ، تـلاه ممارسات عدة كان أشدها غزو العراق وإحتلالـه فـي عـام 2003 . وتنطلـق هذه الإستراتيجية من مبدأ " أن أميركا فـي حالـة حـرب لـدحر الإرهـاب دولاً وجماعـات وأفـراداً وتهـدف لنشـر الديمقراطية ودعمها في كل ثقافة وأمة ، وذلك للحفاظ على أمن الشعب الأميركي وهذا يتطلب البقاء في حالة الهجوم ، لهزيمـة الإرهـابيين خـارج الأراضـي الأميركيـة حتـى لا نضـطر لمـواجهتهم على أراضينا " [29] .

ثانيـاً: المشـاريع السياسـية الأميركيـة التي تخص الشرق الأوسط :

علـى مـدار السـنوات العشـرين الأخيـرة، إسـتمرَ التـدخل الأميركـي المُباشـر لتغييـر النظـام الإقليمـي فـي منطقة الشرق الأوسط ،عبرَ طرح العديد من المشاريع والمُبادرات السياسية، والتي يُمكن أيجاز تطوراتها ،بحسب توجهات الإدارات الأميركية المتعاقبة، وكما يأتي:

1.إدارة الرئيس "جورج بوش الأب":

انطلقت فكرة "الشرق أوسطية" ، أو إيجاد "نظام أقليمي " جديد يضمُ الدول العربية إلى جانب "إسرائيل" وعدد من الدول الشرق أوسطية الأخرى في مطلع التسعينيات من القرن الماضي بوصفه مشروعاً للولايات المتحدة الأميركية في

ظل إدارة الرئيس "جورج بوش الأب" بدافع من المتغيرات والتطورات الآتية :

أولاً:التحولات السياسية الدولية والتي ظهرت عقب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ، وإنتهاء توازن القوى الذي كان سائداً إبانَ الحرب الباردة ،وهيمنة الولايات المتحدة على النظامين الدولي والأقليمي .

ثانياً: التداعيات الناجمة عن أزمة وحرب الخليج الثانية (1990ـ1991) ،التي أدت إلى أنحسار التضامن بين مكونات النظام العربي.

ثالثاً:إنطلاق مسارات العولمة الاقتصادية الناتجة عن التطورات التكنولوجية والتجارية،ولاسيما ما يتعلق منها بثورة الاتصالات والمعلومات ، وإنهيار الحواجز أمام حرية التجارة وتدفق رؤوس الأموال ،وسيادة الليبرالية الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي ،ونشوء الحاجة إلى التكتلات الاقتصادية والدولية الكبرى بحكم تزايد تآكل سيادة الدول على نطاقها الأقليمي.

رابعاً: بدء عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي (بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في أواخر عام 1991)، والتي ركزت أيضاً على التعاون الشرق أوسطي ،عبرَ عقد المفاوضات المُتعددة الأطراف ومُؤتمرات "القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا"[30].

2. إدارة الرئيس" بيل كلينتون" :

تراجعت فكرة تبني الولايات المتحدة الأميركية لنظام "شرق أوسطي جديد " كبديل للنظام الأقليمي العربي خلال الولاية الثانية للرئيس الأسبق بيل كلينتون (1996ـ 2000) ، لأسباب عديدة ،أهمها أنهيار عملية التسوية، وخصوصاً في بُعدها الفلسطيني ـ الإسرائيلي ، وتركيز الديمقراطيين بزعامة "كلينتون" على تخفيف تأثير القضايا الداخلية الأميركية ، وخاصة السعي لحل مشاكل الاقتصاد الأميركي .

3. إدارة الرئيس "جورج بوش الابن":

كانت أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001،محطة مفصلية في تأريخ أميركا والعالم بعد محطة "بيرل هاربر"عام 1941،والتي دفعت الولايات المتحدة الأميركية إلى دخول الحرب العالمية الثانية وضرب اليابان بالقنبلتين

النوويتين . وتداعياتها أكبر وأكثر شمولاً وتأثيراً ،سواءً بالنسبة للولايات المتحدة أو للعالم، فتغيرت الإستراتيجية الأميركية، التي ظلت قائمة(70) سنة على الحفاظ على الأنظمة والأوضاع القائمة ،إلى إستراتيجية أخرى تقوم على "الحرب الاستباقية " واستهدفت تحقيق هدفين :

الأول، كسب الحرب على الإرهاب، بمنازلة "الإرهابيين" في عقر دارهم وملاحقتهم وقطع مصادر تمويلهم.

الثاني،السعي إلى بسط الديمقراطية ومُحاولة تغيير البيئة السياسية للمنطقة عبر الشراكة مع حكوماتها أو بتشجيعها أو بالضغط عليها أو حتى بأستخدام القوة العسكرية ضد الحكومات لتبني إصلاحات شاملة بهدف تغيير البيئة المنُتجة للإرهاب . باعتبار أن ما حدث للولايات المتحدة الأميركية هو نتاج بيئات قمعية محرومة من نور الديمقراطية ، فقد أعلنت إدارة بوش الابن أن نشر(الديمقراطية)، هي مُهمتها الأخلاقية لهذا العصر، وحققت هذه الإستراتيجية عدة نتائج أهمها :وحدة العالم في الحرب على الإرهاب ، زوال حكم طالبان من أفغانستان في 2001 ، وإحتلال العراق في 2003، وأشغال المنطقة بجدلية الإصلاحات الديمقراطية[31]، لذلك قامت إدارة الرئيس" بوش الابن" بالعمل تجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال المشاريع آلاتية :

أ- مشروع الشراكة الأميركية مع دول الشرق الأوسط:أعلن هذا المشروع وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية الأسبق(كولن باول) في الثاني عشر من شهر كانون الأول(يناير) 2002 ، في خطاباً له في مؤسسة التراث الأميركية ، وقد وصف مُبادرته بكونها تمثل جسراً لردم الفجوة التي تعانيها دول المنطقة عبر إستخدام الطاقة والأفكار والأموال لتحسين الحياة اليومية لشعوب منطقة الشرق الأوسط العربي ،وقد خُصصَ لهذه المُبادرة مبلغ قدرة (29) مليون دولار على أمل أن تتم زيادته لاحقاً ليصل إلى مليار دولار أميركي. وأستندت هذه المبادرة طبقاً لما أعلنه "كولن باول" إلى ثلاثِ ركائز : **الأولى،**الإعتماد على القطاعين الخاص

والعام لسد فجوات الوظائف بإصلاح إقتصادي وإستثمار للأعمال وتنمية القطاع الخاص في دول المنطقة .

الثانية، مُشاركة الولايات المتحدة الأميركية مع قادة المجتمع لسد فجوة الحرية بمشاريع لتقوية المجتمع المدني وتوسيع المشاركة السياسية ورفع أصوات النساء .**والثالثة** ،إشتراك الولايات المتحدة الأميركية مع المربين لسد فجوة المعرفة بمدارس أفضل ومزيد من الفرص للتعليم العالي لدول منطقة الشرق الأوسط[32] .

ب- مُبادرة الشراكة مع دول الشرق الأوسط : أعلن عنها الرئيس "جورج بوش الأبن" في 6تشرين الأول (نوفمبر) 2003،وهي تُعد الإطار المُتقدم والرئيس للإدارة الأميركية للعمل الدبلوماسي في مجال تشجيع التحّول الديمقراطي . وتمت هيكلة المبادرة إلى أربعة هياكل، هي: الهيكل الاقتصادي، والهيكل السياسي، والهيكل التعليمي، والهيكل النسائي. وقد خصصت الإدارة الأميركية لهذه المبادرة ميزانية قيمتها (293) مليون دولار لمدة أربع سنوات من تاريخ إعلان المبادرة [33].

ت- مُبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير : قامت الولايات المتحدة الأميركية ببلورة هذه المبادرة ،ثم جرى الاتفاق على مضمونهِا في إجتماع قمة الدول الثماني في"سي أيلاند" بالولايات المتحدة الأميركية في حزيران(يونيو) 2004،وتقوم فكرة هذه المُبادرة على مُساندة دول الشرق الأوسط في التقدم نحو الديمقراطية ، وبناء إقتصاديات السوق التي تنتج فرص عمل للمنطقة عبر تمكين القطاع الخاص من أخذ الريادة في المجال الاقتصادي ، وتنفيذ إصلاحات في المجال ألاجتماعي وبخاصة في حقلي التعليم ونشر حقوق المرأة[34]. وعلى الرغم من تعدد المشاريع وما يُسمى بالمبادرات إلا إنها تشترك جميعهاً لتحقيق ذات الأهداف الأميركية ، وفي مُقدمتها تعميم النموذج الليبرالي الغربي في الاقتصاد وتحقيق الديمقراطية وإعادة النظر بمناهج التعليم ومنح حقوق المرأة ، دون الأكثراث

بخصوصيات المجتمعات التي تعيش في دول الشرق الأوسط.

4. إدارة الرئيس" باراك اوباما ":

ما كان للإستراتيجية الأحادية أن تستمر طويلاً إذ ضاق العالم بها ، وسئم الأميركيون كُلفتها وجاءت الأزمة المالية في آب (أغسطس)2008، لتدفعهم إلى إختيار قيادة جديدة وأتى"باراك أوباما" بآمال واعدة وبنهج إعتذاري مُتصالح مع العالم، إذ مّجد بالإسلام وتودّد للمسلمين وأطلق سراح العديد من مُعتقلي معسكر "غوانتنامو" ووعد بحظر التعذيب ، وتجنب عبارة "الحرب على الإرهاب " ووعد بسحب الجيش الأميركي من العراق . أما الديمقراطية، فلم تعد أولوية وتراجعت مكانتها وفتر الاهتمام بها وركز "أوباما " في خطاباته على مقولة: " إن الشعوب أدرى بما يُناسبها". وفي ذلك يقترب من المذهب الأوروبي القائل "دعوا المسلمين لحالهم، الديمقراطية لا تناسبهم، وعلينا إحترام خصوصياتهم الثقافية، ولسنا مكلفين بنزع شوكهم من ظهورهم "[35]. فيما يرى السيناتور "جون كيري"وهو أحد أعضاء الكونغرس البارزين عن الحزب الديمقراطي {بان السياسة الأميركية إتجاه الشرق الأوسط كان يقودها "الإدمان"على النفط الخارجي ، وكانت تركز على الزعماء بدلاً من الشعوب ، فيما لم يكن للديمقراطية وحقوق الإنسان أهمية كبرى }[36].

ثالثاً: التواجد العسكري الأميركي في الشرق الأوسط لحماية مصادر الطاقة:

يتكون جيش الولايات المتحدة الأميركية من (1.580.255) مليون عسكري ، عدا مُنتسبي الشركات الأمنية، ويخدم نحو (369.000) ألف عسكري أميركي خارج الحدود الإقليمية الأميركية في بلدان العالم[37]. وإستناداً إلى تقرير وزارة الدفاع الأميركية لسنة 2007 يعمل هؤلاء في (6737) قاعدة عسكرية،وتتوزع (6000) قاعدة عسكرية منها داخل أراضي الولايات المتحدة الأميركية ، فيما تنتشر (737) قاعدة عسكرية في (63) دولة أجنبية في مختلف مناطق العالم ، وللولايات المتحدة الأميركية علاقات عسكرية

ومعاهدات مع (156) دولة أجنبية كما تمتلك وزارة الدفاع الأميركية (Pentagon) نحو (2.202.735) مليون هكتار داخل وخارج الولايات المتحدة الأميركية ، تستخدم للأغراض العسكرية، مما يجعل البنتاغون أكبر مالك للأراضي في العالم [38] .

وتتوزع القواعد العسكرية الأميركية في مختلف مناطق الكرة الأرضية، لأعتبارات تخدم السياسة العامة للولايات المتحدة الأميركية في الميادين كافة، ولاسيما الأقتصادية منها ، وفي مقدمتها لحماية المصادر الإستراتيجية للطاقة (Strategic Energy Resources) وفي مختلف مناطق العالم . وتحاط منطقة الشرق الأوسط بقواعد عسكرية أميركية ومن مختلف الاتجاهات بهدف تأمين توريد النفط الخام لأسواق الولايات المتحدة الأميركية، ومن اتجاهات عدة، وكما يأتي:

- **القارة الأوروبية:** تتوزع (26) قاعدة عسكرية أميركية في ألمانيا . وفي بريطانيا (8) قواعد عسكرية أميركية ، وفي ايطاليا(8) قواعد ، وفي تركيا قاعدة "انجر ليك" [39] والعديد من القواعد العسكرية الأميركية في اليونان واسبانيا والبرتغال وبلغاريا وهولندا وغيرها من الدول الأوروبية .
- **الخليج العربي** : في إطار الحرب العالمية على "الإرهاب" بنت الولايات المتحدة الأميركية (14) قاعدة عسكرية داخل وحول منطقة الخليج العربي .
- **جمهورية العراق** : قامت الولايات المتحدة الأميركية ولغاية 2007 ببناء نحو (20) قاعدة عسكرية في العراق وبكلفة مالية بلغت نحو (1.1) تريليون دولار أميركي .
- **آسيا الوسطى** :تم بناء (10) قواعد عسكرية في وسط آسيا [40] .
- **قارة أفريقيا والمحيط الهندي** : توجد قاعدة "ديكوكارسيا" في المحيط الهندي ، وقاعدة عسكرية أميركية في جيبوتي ، وتواجد عسكري أميركي محدود في مصر بحدود (500) جندي في صحراء سيناء .ونحو (42) عسكري أميركي في كينيا [41].

يتضـحُ ممـا تقـدم ، أنَ الإدارات الأميركيـــــة المتعاقبـــــة طبقـــــت استراتيجيات (خطـط) لضـمان إنتشـار عسـكري ثابـت وفـي قواعـد عسـكرية برية وجوية وبحرية ثابتة داخل وحول إقليم الشرق الأوسط .

- **الخاتمــة:**

1. على الرغم من إطلاق تسمية الشرق الأوسط على مجموعة الدول الواقعة شرق البحر المتوسط ، إلا إنها كانت وما تزال محط إهتمام الدول الصناعية المتقدمة ، وكان ذلك في بادئ الأمر لموقعها الإستراتيجي ، إذ إسُتخدمت بوصفها معبراً للبضائع البريطانية نحو مُستعمراتها في الشرق، وبخاصة نحو الهند . فيما أضفى إكتشاف النفط الخام فيها وبكميات ضخمة بُعداً آخراً نحو تركيز الاهتمام الدولي بها ، كونها تمتلك أكبر إحتياطي نفطي في العالم في الوقت الحاضر .
2. بعد تيقن الدول الغربية ، ولاسيما بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية من وجود إحتياطيات نفطية ضخمة في دول إقليم الشرق الأوسط ، وبخاصة عقب الحرب العالمية الثانية وخلال مدة الحرب الباردة (1945- 1991) تصاعدت وثائر المنافسة بين الحلفاء الغربيين . وقد أخذت الولايات المتحدة الأميركية على عاتقها في التوسع نحو توطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول الشرق الأوسط بهدف تطويق منابع النفط وتأمين إمداداته للغرب وبخاصة إنها تحولت منذ عام 1947 نحو إستيراد النفط من الخارج ، وتصاعدت كميات استهلاكها تدريجياً حتى أصبحت المُستهلك الأول للنفط في العالم في الوقت الحاضر .
3. تحتل دول الشرق الأوسط المركز الأول في العالم من حيث الاحتياطات النفطية المؤكدة ومن حيث الإنتاج النفطي ، إذ تبلغ إحتياطاتها نحو (754.3) مليار برميل من النفط الخام وتشكل هذه الكمية ما نسبته (56.6%) من الاحتياطيات النفطية العالمية والبالغة (1333.1) مليار برميل في بداية2010 . فيما يبلغ إنتاجها نحو (24.3) مليون ب/ي ،

أي إنها تنتج مليون برميل في كل ساعة ، وبنسبة (30.3%) من الإنتاج العالمي . وبما أن الولايات المتحدة الأميركية هي أكبر مُستهلك للنفط الخام في العالم ،وعلى سبيل المثال، فقد بلغ إستهلاكها لعام 2010 ، نحو (18.5) مليون ب/ي استوردت منها (11.6) مليون برميل يومياً من الخارج . وإزاء تراجع الاحتياطيات النفطية الأميركية إلى (28) مليار برميل من النفط الخام حالياً، مما دفع الولايات المتحدة الأميركية نحو التحرك خارجياً باتجاه منطقة الشرق الأوسط لتوريد النفط الخام الرخيص ، وضمان تدفقه وبذلك أضحى العامل النفطي أحد الثوابت في السياسة الأميركية إزاء منطقة الشرق الأوسط ، وبدون ضمان استيراد النفط الخام ستكون الولايات المتحدة في موقف حرج جدا على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وذلك لعدم كفاية إنتاجها الداخلي والبالغ حاليا نحو (7) ملايين ب/ي .

4. تنفرد ثلاث دول من دول الشرق الأوسط ، ومنذ أكثر من عشرين عاماً ، وهي كل من : السعودية والعراق والكويت، كونها تحتل مركز الصدارة في تصدير النفط الخام للولايات المتحدة الأميركية . وتراوحت الكميات المصّدرة ما بين (1.7 ـ 2.5) مليون ب/ي، وهي كمية كبيرة ويصعب على الولايات المتحدة الأميركية من الناحية العملية تأمينها من أي سوق آخر .
5. تمتلك خمسُ دول في الشرق الأوسط أعلى الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم وتحتل المراتب من الأولى وحتى السادسة (باستثناء فنزويلا التي تحتل المرتبة الثانية عالمياً)، وهي بحسب الترتيب كل من: السعودية، وإيران، والعراق، والكويت،ثم الأمارات. مما يدفع الولايات المتحدة الأميركية لإيلاء للدول المذكورة إهتماماً خاصاً، كونها تمثل دولاً محورية بهذا الميدان .
6. أنَ حجم تأثير العامل النفطي على السياسات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط كان بارزاً في صياغة

المُفردات السياسية الأميركية إزاء دول منطقة الشرق الأوسط. وعلى مدى السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، أي منذ عام 1918 وحتى الوقت الحاضر. وبغض النظر عن التفاصيل، فأن السياسات الأميركية إعتمدت عدة ركائز، لعل في مقدمتها إطلاق العديد من الرؤساء الأميركيان مبادئ، عُرفت بأسمائهم وصادق عليها الكونكرس الأميركي ،إستهدفت في جوهرها التعبير عن الترابط الوثيق بين الأمن القومي الأميركي وبين تدفق النفط الخام من دول منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم لم يعد موضوع استيراد سلعة النفط الخام موضوعاً اقتصاديا فحسب، بل أضحى في صميم الأمن القومي الأميركي، أي أن الإخلال في تدفق النفط يتطلب عملياً إستخدام الولايات المتحدة الأميركية كل إمكانياتها وبضمنها القوة العسكرية لضمان المحافظة على إنسياب واردات النفط الخام وبشكل مستمر للأسواق الأميركية .

أما في الميدانين السياسي والاقتصادي، وبهدف إدامة التوجه الأميركي إزاء دول المنطقة ، أطلقت الإدارات الأميركية المتعاقبة، وخاصةً عقب تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، سلسلة من المشاريع، وبالتنسيق مع حليفتها "إسرائيل" ومنها على سبيل المثال، مشروع السوق الشرق أوسطية، ومشروع الشراكة من أجل الشرق الوسط ومشروع الشرق الأوسط الكبير، لتحقيق حضور سياسي واقتصادي فاعل ومستمر في المنطقة، ولضمان تحقيق الهدف الرئيس المتعلق باستمرار تدفق النفط الرخيص من دول المنطقة، سواءً أكان في المدى المنظور أم على الصعيد الاستراتيجي.

المصادر :

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

(1) د. احمد صدقي الدجاني وآخرون، الشرق أوسطية مخطط أميركي صهيوني، ط 1(القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1988) ، ص24.

(2). د.ثامر كامل محمد، الكيان الصهيوني والتحديات الشرق أوسطية، مجلة الحكمة، السنة الرابعة، العدد 19 (بغداد، بيت الحكمة،2001)، ص10.

(3). د. احمد صدقي الدجاني وآخرون، الشرق أوسطية مخطط أميركي صهيوني، مصدر سابق ص25.

(4). د. احمد صدقي الدجاني وآخرون ، المصدر السابق ص25.

(5). تيم نيبلوك ، العقوبات في الشرق الأوسط ،ط 1(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2001) ، ص15 .

(6). انفردت الحركة الصهيونية العالمية ، ومن ثم (إسرائيل) بطرح تصوراتها الاقتصادية ، بتقديم مقترحات لتأسيس مشروعات بهذا المضمون، حيث نادى مؤسس الحركة الصهيونية "تيودور هرتزل " بتأسيس (كومنولث شرق أوسطي)، تكون الدولة اليهودية عضواً فيه .كما عرض وزير خارجية (إسرائيل) الأسبق " أبا أيبان " في ستينيات القرن الماضي مُقترحاً لإقامة ما أسماه (سوق جنوب البحر المتوسط بين العرب وإسرائيل) . فيما اقترح الرئيس الإسرائيلي الحالي "شمعون بيريس " في ثمانينيات القرن الماضي ، إقامة(مشروع السوق الشرق أوسطية)، ومع أن هذه المشاريع لم تنجح إلا إنها أظهرت مدى الاهتمام الإسرائيلي بالمخططات الاقتصادية الرامية لدمج (إسرائيل) بمحيطها الإقليمي للتفاصيل ، انظر: د. ثامر كامل محمد ، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة ، ط 1(بغداد : بيت الحكمة 2001) ،ص29.وكذلك :د. محمود عبد الفضيل: التحديات الشرق أوسطية والوطن العربي ،ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)، ص127.وكذلك : د . علاء الحديدي : الشرق الأوسط بين آسيا وأوروبا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 130، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، 1997) ، ص35 .

(7) .Zbigniew Brzezinski and other K foreign policy into12th century: The U .S.leadership challenge, The center for strategic and International studies, Washington D.C. 1990

(8). كميل منصور، إسرائيل في الإستراتيجية الأميركية ،ط 1(بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1980) ص16.

(9). للتفاصيل ،انظر : حسين مصطفى أحمد ، قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير والمحاولات المطروحة لإصلاح النظام الأقليمي العربي ، المجلة السياسية والدولية ، العدد التاسع (بغداد: كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية ، 2008)،ص77.

(10). د. احمد صدقي الدجاني وآخرون ، الشرق أوسطية مخطط أميركي صهيوني ، مصدر سابق ص25 .

(11). EIA– International Energy Administration, It is available at: www.eia.doe.gov.

(12).Bp Statistical Review of world Energy , June 2010,P.44. It is available at bp.com /statisticalreview.

(13) .Bp Statistical Review of World Energy Jun 2010, P.6. It is available at www. Bp,com /statisticalrevew

(14). مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية لعام 2010(القاهرة : مطابع الأهرام التجارية 2010) ،ص108و109.

(15). جوزيف ستيغلتز وليندا بيلمز ، حرب الثلاثة تريليونات دولار ، الكلفة الحقيقية لحرب العراق ، ترجمة سامي الكعكي ،(بيروت : دار الكتاب الجديد ، 2009)، ص ص 29 و302.

(16) . Executive's office of the president of United of the State, Office of Management and Budget: Department of Defense 2010, P 58.

(17). U.S .Energy Information Administration / Monthly Energy Review April 2011,P.44.

(18). تحتل السعودية المركز الأول في العالم من حيث الاحتياطيات النفطية المؤكدة والتي تبلغ (264.6) مليار برميل من النفط الخام ، فيما يأتي العراق بالمرتبة الثالثة بعد السعودية وفنزويلا ، والذي يمتلك احتياطيات مؤكدة تبلغ نحو (143.1) مليار برميل . فيما تمتلك دولة الكويت (101.5) مليار برميل من النفط الخام . لتفاصيل أكثر أنظر : BP Statistical review of World Energy June 2010, P.6 .It is available at : www.bpcom/statisticalreview

(19).الجزيرة نت ، قسم البحوث : أميركا والعرب _ مسار التطور التاريخي ،بحث منشورفي شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) بتاريخ 2004/3/18 وعلى الرابط :www.aljazeera.net

(20). روسكو باورز ، ضمانات الحرية في الدستور الأميركي ، ترجمة لبيب شنب ، ط1 (القاهرة: الكرنك للنشر والطبع والتوزيع ، بدون تاريخ) ،ص 83.

(21). د. كاظم هاشم النعمة، الوجيز في العلاقات الدولية، (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1988)، ص407.

(22). د. احمد عبد الرحيم مصطفى ، الولايات المتحدة الأميركية والمشرق العربي ، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة ، نيسان "ابريل " ، 1978) ، ص126.

(23). د. احمد عبد الرحيم مصطفى ، الولايات المتحدة الأميركية والمشرق العربي، المصدر السابق ، ص129.

(24). د. فكرت نامق عبد الفتاح العاني ، الولايات المتحدة الأميركية وامن الخليج ،دراسة في تطور السياسة الأميركية في الخليج منذ الثمانينيات وآفاق المستقبل (بغداد : مطبعة العزة، 2001) ص 62.

(25). المصدر السابق نفسه، ص 66.

(26). د. حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلان ،2000) ، ص 229.

(27). محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،1992)، ص129.

(28). صموئيل ب. هنتنغتون، من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأميركية ، ترجمة حسام الدين خضور ، ط 1 (دمشق: دار الرأي للنشر ، 2005)،ص 359.

(29). محمد عبد الحليم ، إستراتيجية الأمن القومي بارانويا أميركية ، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط : www.islamonline.net

(30). د. ثامر كامل محمد ، الكيان الصهيوني والتحديات الشرق أوسطية، مصدر سابق، ص10.

(31). عبدالحميد الأنصاري ، ما النظرية السياسية لإدارة أوباما بعد مرور سنة على ولايته؟ ، مجلة آفاق المستقبل ، العدد الرابع (أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،مارس"ابريل"، 2010)،ص38.

(32). د. خير الدين حسيب: مصير الأمة العربية في ميزان العراق 2004، مجلة المستقبل العربي، السنة 26 العدد 299 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني"يناير" 2004)، ص10.

(33). ماجد كيالي ،مشروع الشرق الأوسط الكبير .. دلالاته وإشكالاته، ط 1(أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2007)،ص9.

(34). ماجد كيالي ،مشروع الشرق الأوسط الكبير .. دلالاته وإشكالاته، المصدر السابق، ص15.

ومما يجدر ذكره ،خلال الأسابيع الثلاث الأولى من شهر شباط" فبراير" 2004 ، انهال على البلاد العربية مشروعان يمسان مستقبلها : أحدهما ، قدمته الإدارة الأميركية وأسمته مشروع (الشرق الأوسط الكبير) . والثاني ، قدمه وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر واسماه (مشروع الشرق الأوسط والأدنى) . وقد أعلنت القمة الثلاثية التي عقدت في برلين والتي حضرها الرئيس الفرنسي السابق شيراك ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق "توني بلير" إضافة للمستشار الألماني شرويدر ، تبنيها للمشروع الألماني.للتفاصيل ، انظر: منير شفيق ، هجمة مشاريع الشرق أوسطية ،بحث منشورفي شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بتاريخ 2004/3/9 وعلى الرابط : www.aljazeera.net

(35). نقلاً عن عبدالحميد الأنصاري ، ما النظرية السياسية لإدارة أوباما بعد مرور سنة على ولايته؟ ، مصدر سابق ص38.

(36). صحيفة القدس العربي، لندن، 2011/3/17

(37) United States military deployments, It is available at: http//en.wikipedia.org/wiki/United_States_military_deployments

(38). Prof .Jules Dufour, The Worldwide Network of US Military Bases . It is available at : http//www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid5564

(39). .تم الاتفاق على بناء قاعدة انجر ليك (Incirlik air Base) الجوية في عام 1943 وتم الشروع ببنائها بعد الحرب العالمية الثانية على بعد خمسة أميال شرق مدينة ادنة ، وهي خامس اكبر مدينة في تركيا والتي تبعد نحو (56) كيلومتراً عن البحر الأبيض المتوسط . وتستوعب القاعدة (5000) من ضباط القوة الجوية الأميركية، ويخدم معهم مئات من القوات الجوية البريطانية والتركية.وقد استخدمت القاعدة في العديد من المهام العسكرية ، خلال الحروب العربية الاسرائلية ، والحصار على العراق وفي الحرب على أفغانستان، والحرب على العراق عام 2003 وغيرها . كما وضعت الولايات المتحدة الأميركية فيها نحو (200) من قاذفات القنابل النووية (B61–nucler bombs) والتي تم سحبها منها في عام 2010 . للتفاصيل أنظر : Incirlik air Bashttp://en,wikipedia.org/wiki/Incirlik_Air_Bas,Incirlik

(40) . Prof .Jules Dufour, Ibid

(41). Prof .Jules Dufour, Ibid